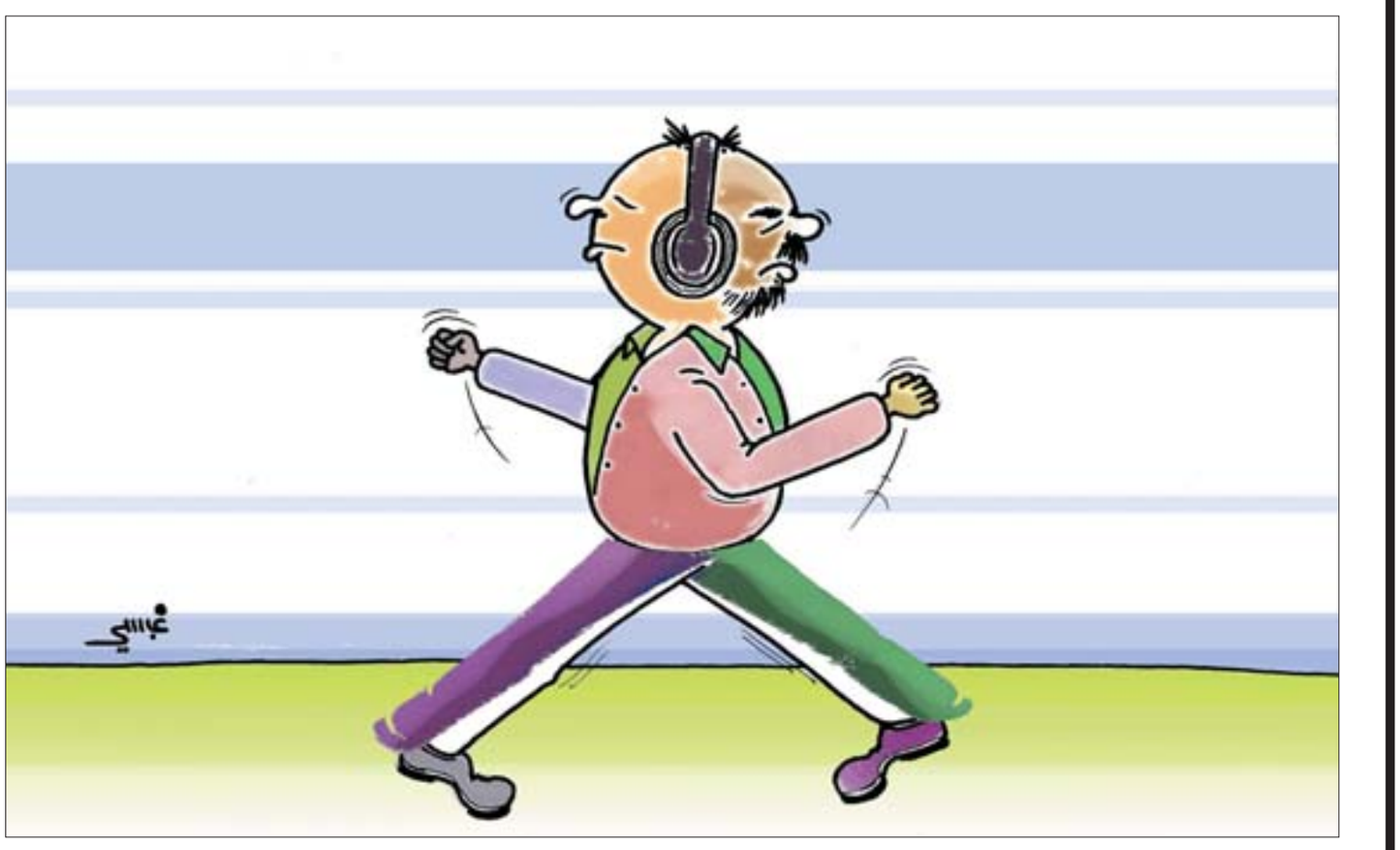

من "سياسات" التخفيف من الفقر والبطالة إلى سياسات مواجهة الاستبعاد الاجتماعي (2-4)

د محمد الميتمي

لما كان الاستبعاد الاجتماعي في اليمن مسألة هيكلية غائرة في بنية النظام ونمط الحياة السائد فقد اخذ كل الأشكال المنتجة له بما فيها الاقتصادي والسياسي والقانوني والعرفي والاجتماعي والجغرافي والديني والطائفي وغيرها كالتمييز والإقصاء على أساس الجنس واللون ليغدو نمطا كليا من الاستبعاد يعيد إنتاج وتكريس وظيفته بأشكال وأدوات ومساحات واسعة ومتعددة

الاستبعاد - قراءة في المفهوم (2-4)

لكي تعيش خارج المجتمع ينبغي أن تكون حيوانا أو آلها (أرسطو)

أشرنا في الحلقة السابقة إلى مساعي التشويش والتظليل المتعمد لمنظومة الحكم السابق وخلط المفاهيم والمقاييس لما هو جزئي ومشتق كالبطالة والفقر مع ما هو كلي وسببي كالاستبعاد الاجتماعي أي خلط السبب بالنتيجة لحرف الأنظار بعيدا عن المعالجات الحقيقة التي تتوجه إلى جذور المشكلة الكامنة في المنظومة ذاتها.

فقد ظلت المنظومة السياسية الحاكمة تحصر الاستبعاد الاجتماعي العميق الجذور في اليمن ذو الأبعاد الأفقية والرأسية على أنه لا يعدو لما رأت فيه الحكومات المتعاقبة بالفقر. وعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط عضوي وديالكتيكي بين الترتيب الطبقي الاقتصادي وظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، فإن الحقيقة أن الاستبعاد الاجتماعي ظاهرة تتعدى مجرد أن يكون الفرد فقيرا في المجتمع. وعلى الرغم من أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي مفهوم جدلي وشائك وواسع المعنى، فأننا لا ننوي في هذا المقال إلا أن نستخدمه في السياق الذي ينبغي على الحكومة الانتقالية وأي حكومة قادمة أن تتعامل معه لمقاربة ومعالجة الأزمة اليمنية الراهنة بطريقة ممنهجة وسليمة وفعالة ليتحقق حلم أولئك الذين ثاروا ودفع بعضهم حياتهم ثمنا للخلاص منه، ولتفادي انهيار البناء الاجتماعي المتصدع التي أفرزته عقود من الاستبعاد الاجتماعي.

الاستبعاد الاجتماعي وهو نقيض المساواة والاندماج الاجتماعي ويقصد به حرمان الأفراد من حقوق المواطنة المتساوية على كافة المستويات والحقول : كالمشاركة في الإنتاج والاستهلاك ، والعمل السياسي ، والمشاركة في الحكم والإدارة والتفاعل الاجتماعي . الاستبعاد الاجتماعي يتعارض مع مبدأ الفرص المتكافئة وحقوق المواطنة المتساوية. ونقدم الاستبعاد الاجتماعي هنا كونه ليس مجرد مسألة شخصية تعود إلى تدني قدرات الفرد الطبيعية والمكتسبة للفرد ، وإنما هو محصلة نمط اجتماعي - سياسي سائد في المجتمع تترابط وتتنوع فيها الملامح والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فتعمل على إقصاء وتهميش أفراد وجماعات داخل المجتمع طبقا لاعتبارات تقررها وتُفعّلها المنظومة وتعيد إنتاجها بصور مختلفة. ويتولى الاستبعاد في أول الأمر وآخره انتهاك قيم العدالة الاجتماعية وتدمير أسس التعايش والتضامن الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد. يؤدي الاستبعاد إلى وجود فرص تعليمية ومهنية غير متكافئة ، وبناء العوائق والسدود أمام الجماعات والأفراد الذين أستبعدهم النظام من "رعايته وحمايته" بما فيهم جميع الفقراء والعاطلون والمهمشون الذين هم نتاج لهذا الاستبعاد. فالجياع وسيئو التغذية على سبيل المثال يتعذر عليهم أن يتلقوا تعليما وتحصيلا جيدا ، كما أن غياب الدخل بل نقصه سيحاصر خيارتهم في تأمين وسائل التعلم والرعاية الصحية الجيدة التي ينالها المحظوظين من أبناء وطنهم فتصبح المنافسة غير عادلة وغير متكافئة. المدارس الخاصة على سبيل المثال التي تتاح لأبناء النخبة لا تكرس فقط الاستبعاد ولكنها تمارس العزل الاجتماعي بين أبناء الوطن الواحد.

ولما كان الاستبعاد الاجتماعي في اليمن مسألة هيكلية غائرة في بنية النظام ونمط الحياة السائد فقد اخذ كل الأشكال المنتجة له بما فيها الاقتصادي والسياسي والقانوني والعرفي والاجتماعي والجغرافي والديني والطائفي وغيرها كالتمييز والإقصاء على أساس الجنس واللون ليغدو نمطا كليا من الاستبعاد يعيد إنتاج وتكريس وظيفته بأشكال وأدوات ومساحات واسعة ومتعددة. ودون الدخول في التفاصيل فواقع وضع المرأة اليمنية ، والفئات الهامشية "كالأخدام" والأطفال ، وسكان بعض المناطق الجغرافية كتهامة والمناطق الجنوبية وتلك غير المشمولة بالروابط القبلية والعائلية ذات التسلسل الحاشدي ، وبعض الطوائف الدينية كالطائفة اليهودية والإسماعيلية والشيعة ، وغير المنتمين حزبيا أو سياسيا لغير الحزب الحاكم أو غير الموالين له والأفراد أو الجماعات غير المنضوين في شبكة الموالاة التي انتظمت طوعا أو كرها بالنظام الشمولي العائلي أمثلة بينة على الممارسات العملية للاستبعاد الاجتماعي في اليمن. ووعينا وفهمنا الصحيح والكامل بمشكلة الاستبعاد تساعدنا في التصدي له والخلاص منه.

اليمن .. وقيم الانتماء

أحمد الشرعبي

خاض الناس وأفاضوا وما زالوا يخوضون في دراسة وتحليل تطورات الأحداث على الساحة اليمنية.

بعض هؤلاء عزا أوجاع اليمن للتخلف بمؤثراته وموروثاته وعوامله المختلفة وقال آخرون أن مشكلة اليمن تكمن في غياب هيبة الدولة وشحة الموارد وضعف الإدارة وفساد النخب.. وفي سياق التحليل وفدت منظمات دولية مهتمة بالديمقراطية ورعاية الحريات والحقوق أو متخصصة بمساعدة الحكومات على إقامة الحكم الرشيد.

وكان من بين الأصدقاء ناصح صادق حريص يبذل وسعه دون جدوى!! ومنهم المواربِ المتخصص في تشريح البلدان الأقل نمواً واستغلال ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأغراض جيوسياسية تتعلق بصراع النفوذ الإقليمي والدولي ورؤية كل حدود مصالحه من حطام المراكب المتهالكة ولكل اشتراطاته لإصلاح الوضع وتحقيق المستوى المطلوب من الاستقرار والتنمية وبناء مؤسسات الحكم

وحين تعدى الاضطراب حدود المسموح به بمقاييس الفوضى الخلاقة هرع القريب والغريب لتدارك الخطب وهبت عربات الإطفاء وسط دهشة اليمنيين المعتادين على رؤية مثل هذه العربات تذهب أو تجيء وليس في أحمالها مادة تصلح لإخماد الحرائق إنما إشعالها.

وبمنطق المتاح لا المثالي من الحلول تم إلحاق ثورة التغيير بقاطرة قوى الصراع التقليدي المزمن وغدت التسوية السياسية المرتكزة على المبادرة الخليجية أساساً لمصالحات توافقية أدت إلى خروج صالح من سدة الحكم دون المساس بجذور الصراع وأدواته.. وبمحصلة ذلك تمضي الأمور بوتيرتين متضادتين سياسية أولاهما الحوار الوطني والتئام حكومة وفاق غاية في الضعف تتداركها من السقوط قرارات رئاسية تحاول دحرجة الصخور الجاثمة على كاهل الدولة..

– وثانيتهما على صعيد الواقع العملي فيستشرى –الفساد حيث تتحرك آليات الهدم بسرعة الضوء مطلقة اليد والراحلة واللسان لنهب الموارد وفرض المعايير الحزبية للاستحواذ على الوظيفة العامة واستهداف الاقتصاد الوطني بعملياتها التخريبية ضد محطات الكهرباء وأنابيب النفط والنيل من أمن وسكينة المجتمع.

نعود إلى علة التخلف كشماعة يستخدمها الجميع –ضد الجميع– على سبيل الإفلات من المسؤولية لكن لا أحد يتذكر أن أحوال اليمن في النصف الأول من القرن الماضي كانت أكثر سوءاً بكل المعايير ومع هذا لم يكن الاضطراب بمستواه الراهن لا في مضمار الأداء الحكومي فحسب وإنما على مستوى منظومات القيم الموجهة سلوكيات الأفراد والجماعات.

ثمة معضلة أخرى غير التخلف تلقى ظلالها الداكنة على تفاعلات الواقع وتهدد بفقدان الحساسية الوطنية إزاء التيارات السياسية والاجتماعية ذات الارتباط المباشر بموجهات خارجية ومصادر تمويل غير مشروع.

لقد كان الاستخفاف بمحددات الولاء الوطني والتهاون مع الممارسات والأنشطة الفردية المنتهكة ضوابط المواطنة النزيهة ضمن خصائص النظام السابق فيما استجد التغيير غير المنضبط وشهدنا انضمام قوى سياسية واجتماعية وفعاليات مدنية وعسكرية إلى خط انتهاك السيادة واقتحام المشهد السياسي بفاعلية المال السائب من محدث نعمة أو ناعق وصاية وهو الأمر الذي يتهدد المبادرة الخليجية ويحول وبناء الدولة الضامنة ويشل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية.

إنه لأمر مقلق أن تقف دول ومنظمات العالم إلى جانب اليمن وتتعهد بالحفاظ على أمنه ووحدته وتلتزم بدعم الرئيس عبدربه منصور هادي ثم لا تحرك ساكناً إزاء التمويلات الخارجية المتسربة بسخاء خارج القنوات الدستورية.

والحق..والحق نقول إن كان استقرار هذا البلد متطلباً إقليمياً ودولياً فإن الخارج مطالب بالكف عن خلق موازين نفوذ تقوض فرص نجاح التسوية السياسية وتضع العصي في دولاب الشرعية الشعبية وتلقى المزيد من الصعوبات أمام القيادة السياسية وذلك ما لا يستحسن التغاضي عنه لمصلحة اليمن كما لمصلحة الأقاليم والعالم معاً..

وجهة مطر

أحمد غراب

طبيب جرّاح

كلنا كان يتمنى أهلنا أن نكون أطباء فهل كانوا يعلمون أن الوطن الذي نعيش فيه سيصبح جريحا وستكون مسؤوليتنا جميعا أن نداويه حتى يبرأ من جروحه وينهض من عثرته ويتقدم إلى الأمام بخطى واثقة.

بعض الأحزاب والمنظمات تذكرك بتلك التي قالوا لها قومي اطبخي قالت أنا مريضة قالوا لها قومي كلي قالت فين ملعقتي الكبيرة .

أين الصدق والأمانة في القانون؟

أي قانون هذا الذي يحاكم الصحفي لنشره وثائق فساد ولايجرؤ على تقديم فاسد واحد للمحاكمة لهبره ملايين ومليارات.

تجد مواطنا مسكينا محبوسا في السجن أشهراً وربما سنوات على ذمة ألف ريال، وكأنّ هناك قانونا ينص على أن أي شخص يسرق أقل من عشرة ملايين يتم حبسه.

أيهما أولى بالمحاكمات الصحافة أم الفساد الذي يجعل الخزينة العامة قربة مخزوقة والمشروعات هشة ومتعثرة، ويؤثر على الاستقرار الاجتماعي، ويغذي العنف، ويؤدي إلى انحسار ثقة الشعب في المؤسسات الحكومية ؟!!

المثل لم يعد من جد وجد ومن زرع عصد ، بل من جد ما وجد ومن عصد حصد ، عصدة سياسية واقتصادية وقبلية ، وكل من له مصلحة وأراد الحصول عليها يعصد من ناحيته ويعقد ويخرب حتى يصل إلى مصلحته ويحصل على ترضية أو " سكاتة " كما يقال للطفل الذي يجلس يزن بالبكاء والعويل والتكسير حتى يجيبوا له سيكل أو غيره.

وراء كل صراع سياسي قسمة ،ووراء كل مصيبة مصلحة أو هبرة دسمة ووراء كل كارثة لجنة.

فلسفة افتعال المشاكل صارت وسيلة لمقايضة الدولة والتفاوض معها على حقوق أو واجبات أو مصالح.

أما في الاقتصاد فحدث ولا حرج في كل دول العالم الواحد يفتح له كشك يجلس شهرين يكبر الكشك ويصبح دكان، شهرين وانه بقالة، شهرين وانه سوبر ماركت في اليمن.

تفتح صندقة ويمشي عليك عمر وأنت في هذه الصندقة وتموت وتنتقل الصندقة من الأولاد إلى الأحفاد أجيال وراء أجيال والصندقة صندقة.

ولا تسأل عن البيئة ولا عن الرقابة كل شيء في بلادنا ملوث، وما ليس ملوث مبودر، وما ليس مبودر متعفن من سوء التخزين، وما ليس متعفن منتهي الصلاحية، وما ليس منتهي الصلاحية منفوخ، وما ليس منفوخ مهرب، وما ليس مهرب مقلد!!

أما الإدارة بس اسمع مني يا اللي مجنني ما أكثر المسؤولين والمدراء والموظفين في بلادنا الذين يعقدون الأمور وهي سهلة، وسبب التعقيد هو أن هذا المسؤول أو ذاك يريد أن يشعر بأهميته وبأنه يستطيع يتحكم ويأمر وينهي حتى لو كانت طبيعة عمله لا تستدعي أي تعقيد ولكنه يريد أن يسوي فيها لفات حركات وإشارات والحليم تكفيه الإشارة علشان يدي حق القات.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

أنجزت الساحة ما وعدت

< عبد الناصر الهلالي

الجميع أن يدرك أن الساحة لا تصنع الثورات بقدر ما تصنع الثورة الساحات متى ما تتطلب منها ذلك وتجني ثمار السلمية التي خطتها كنهج للخلاص وبداية لحياة جديدة وتأسيس دولة قائمة على قاعدة سليمة .. قاعدة التداول السلمي للسلطة وحرية التعبير وحق الناس في العيش الكريم

لم تكن ساحة التغيير وساحات الحرية في المدن اليمنية مجرد خيام نصبت للسكن وتأبيد بقائها أو لممارسة هواية ما، الساحات في المجمل كانت النواة الأولى لإشعال ثورة وأساس لإنجاز ما عجز السياسيون عن تحقيقه خلال عقدين من الزمن، وهذا لا يعني بأية حال أن رفع الخيام وتعليق الاعتصام هو إنهاء للثورة التي وضعت من الوهلة الأولى أهداف وكان لازما عليها تحقيق ما وعدت به حتى اللحظة الثورة الشبابية الشعبية السلمية حققت الكثير وكل ما عجزت عن تحقيقه الوحدة اليمنية والانتخابات الهزيلة حتى العام2006 م حققته الثورة..سيقول البعض .. ما الذي تحقق؟ حسنا .. أسقطت النظام وهيكلت الجيش وأنهت آخر فصول العائلة الحاكمة وآخر فصول الجيش العائلي ودكت آخر حصون الظلم، وفي النهاية فتحت نافذة للنور وأمل لأجيال الأمة.

استطاعت الثورة من ساحات الحرية تشكيل مجتمعا مدنيا ناضجا قادرا على النهوض وقادراً على الخروج مرة بعد أخرى إذا التفت السلطات القادمة على مكاسب الثورة الشبابية .. صحيح أن هناك الكثير يتطلب من الثورة إنجازها بقدر تضحيات الشباب اليمني الذين أروت دماؤهم الساحات وأشعلت فتيلها حتى الآن لكن هذا لا يبرر بقاءها بعد أن تحولت إلى مجرد خيام مهلهلة مهجورة إلا من القليل من الثوار الذين آثروا البقاء ومن يظن أن بقاء الخيام مرهون ببقاء وهج الثورة مشتعلا فهو مخطئ، لا.. الثورة ستظل باقية واليمنيون بانتظار ما سيسفر عنه مؤتمر الحوار..أحد ثمار الثورة، هناك اليمن تتشكل من جديد، هناك توضع اللبنات الأولى للدولة، هناك يخط اليمنيين البداية الحقيقة لدولة مدنية لطالما حلمنا بها، ويجب على الجميع إفساح المجال لهذه الفرصة أن تشكل ما حلمنا به، وما ارتضاه الجميع ساعة توقيع المبادرة الخليجية.

وعلى الجميع أن يدرك أن الساحة لا تصنع الثورات بقدر ما تصنع الثورة الساحات متى ما تتطلب منها ذلك وتجني ثمار السلمية التي خطتها كنهج للخلاص وبداية لحياة جديدة وتأسيس دولة قائمة على قاعدة سليمة .. قاعدة التداول السلمي للسلطة وحرية التعبير وحق الناس في العيش الكريم.

وهذا لا يعني حرمان أي مكون سياسي من حقه في التعبير بالطرق السلمية فقط على هذا المكون أن يدرك أن الثورة لم تكن لمكون دون غيره.. الثورة كانت لجميع اليمنيين دون استثناء ..حتى أولئك النفر الذين ناصبوا الثورة العداء، وواجهوها بأعتى أنواع الأسلحة، وهجوها بأقذع العبارات، كل هؤلاء ستنصفهم الثورة لأنها قامت من أجلهم أيضا..حينها لم يكونوا مدركين لهذا الأمر، لكنهم حتما سيدركون هذا جيداً في قادم الأيام، سيدركون أن الثورة كانت للجميع، وأن التغيير ضرورة فرضه الجور وفرضه الإمعان في الطغيان والاستبداد.

الشكر هنا لحي الجامعة الذي خرج الناس للثورة من أجله أيضاً.. هم وحدهم تحملوا العناء، وصبروا كما صبر كل اليمنيين من أجل هذه اللحظة الفارقة في تاريخ يمننا الحديث.

الثورة ALTHAWRAH DAILY يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
322281/2 - 330114 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388